المقدمة

يشمل تقرير مراقب الدولة 67 (ب) لسنة 2016 ولحسابات السنة الماليّة 2015، 39 تقريرًا تتناول الرقابة في الوزارات والمكاتب الحكوميّة، مؤسّسات الدولة، الشركات والهيئات الحكوميّة، إضافة إلى الرقابة على جهاز الأمن. يعمل ديوان مراقب الدولة على تطبيق إجراءات الفحص والرقابة بشكل مستفيض وجوهريّ، مهني ونزيه، وعلى نشر تقارير رقابة موضوعيّة، ناجعة، ذات صلة بالواقع وواضحةومتعمّقة في تقصّي الظواهر المختلفة.

يركّز مكتب مراقب الدولة بشكل خاصّ على إجراء الرقابة في مواضيع شاملة ذات تأثير وطني واسع، تتعلق ببعض الوزارات والسلطات العامّة. يتضمّن تقرير الرقابة هذا على تعاون حكومة إسرائيل مع الوكالة اليهودية، التي تعتبر إحدى المؤسّسات القوميّة. في عام 1952 منحت الدولة الوكالة اليهودية مكانة رسمية خاصة؛ التي تنعكس أيضًا في منحها إعفاء من التعاقد من خلال مناقصات مع الوزارات الحكومية وفي إعفائها من دفع الضرائب وغيرها من المدفوعات الحكومية الإلزامية الأخرى. على مدار السنوات ازداد التنوّع في التعاقدات لتشمل تعاقدات، لم يكن من الصواب التصديق عليها في إطار الإعفاء من المناقصات.

من شأن هذا التوسيع في التعاقدات المعفية من المناقصات أن يمنع الوزارات والمكاتب الحكومية الاستفادة من الأفضليات الكامنة في المناقصات العلنيّة، بل وإلحاق الضرر بتحقيق الغايات من الخطوات التي تتخذها الحكومة والتي تهدف إلى تشجيع مشاركة المجتمع المدني في مشاريع بالتعاون مع الحكومة. علاوة على ذلك، على مدار تلك السنوات كلّها لم تقدّر وزارة المالية قيمة الإعفاء الضريبي الممنوح للوكالة اليهودية ومؤسساتها، وفقًا لما هو مطلوب، على ضوء الحاجة إلى الشفافية في نفقات ومدخولات الحكومة، وطبقًا لأوامر القانون.

موضوع آخر تناولته الرقابة بشكل شامل هو الإشراف على الأكل الحلال. تشير نتائج الرقابة إلى إخفاق خطير للمجالس الدينيّة التي جرى فحصها، في كل ما يتعلق بتطبيق أوامر نظام الأكل الحلال. كما تبيّن من النتائج أنّ هناك إخفاقًا خطيرًا في وزارة الخدمات الدينيّة والحاخاميّة الكبرى في ما يتعلق بقدرتهما على النهوض بإصلاحات ذات أهمية في منظومة الرقابة على الأكل الحلال وذلك لمنع تعلّق مراقب الأكل الحلال بصاحب المصلحة التجاريّة، وتقليص تكاليف تفعيل منظومة الرقابة على الأكل الحلال. من الجدير، بل إنّ الأصحّ هو أن يفعّل وزير الشؤون الدينيّة، على الفور، الصلاحيّات الممنوحة له وفق قانون الخدمات الدينيّة، بهدف تنفيذ إصلاحات شاملة تهدف إلى تنظيم منظومة الرقابة على الأكل الحلال في المجالس الدينيّة.

أحد الأهداف التي يصبو إليها مراقب الدولة هو حماية حقوق الإنسان عامّة، والحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة خاصّة، مع التأكيد على ضمان حماية حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع. يتناول أحد فصول التقرير العلاجات التي تقدّم في مجال تطوّر الطفل. بيّنت الرقابة في هذا المجال أن توزيع المسؤوليّة على تقديم خدمات تطوّر الطفل بين إطراف كثيرة يُلحق أضرارًا كبيرة؛ أخفقت وزارة التربية والتعليم في تقديم العلاج الطبّيّ المساعد للتلاميذ الذي يحتاجون إليه؛ صناديق المرضى ووزارة الصحة لم تفحص حجم ظاهرة عدم استغلال سلّة الخدمات وفق قانون التأمين الصحيّ الرسميّ. تتناول فصول أخرى من الرقابة في هذا المجال الأطفال وأبناء الشبيبة في خطر، الموجودين في مؤسّسات داخليّة تابعة لوزارة الرفاه، ومعالجة تنظيم المكانة المدنيّة لأفراد أجانب في

عائلات إسرائيليّة. من واجب الدولة العمل في هذه المواضيع على جناح السرعة وتحسين الرعاية المقدّمة لهذه الفئات السكانية بأكبر قدر ممكن.

يتناول الكثير من الفصول في هذا التقرير مواضيع تتعلق بجودة حياة المواطنين في الدولة، حماية حقوقهم والخدمات التي يحصلون عليها من مختلف هيئات السلطة. يتناول أحد فصول التقرير حظر التمييز في التزويد بالخدمات، المنتجات ودخول الأماكن العامّة. لقد كشفت نتائج هذا التقرير عن حالات من التعامل المتهاون ممع أحداث تمييز بارزة ومستمرّة. تبيّن النتائج التي توصّل إليها التقرير في ما يتعلّق بقضية تطبيق القانون الجنائي والمدني ومعالجة الحكومة للتمييز، أنّه من حيث النتيجة، فإنّ السلطات تستخدم بقدر مقلّص الوسائل والإعانات المتوفّرة للمتضرّرين من التمييز. فصول أخرى في هذا المجال تتناول تشغيل غرف العمليّات في المستشفيات العامة؛ التنظيم والرقابة في مجال الصيدلة؛ التفتيش العامّ على المدارس؛ ضمان حقوق مواطني الدولة في الدفن المدنيّ؛ استخدام المبيدات في زراعة الخضراوات والفواكه وتلويث المياه في المنطقة بين دولة إسرائيل ومناطق يهودا والسامرة وقطاع غزّة. كل سلطة عامّة هي مؤتمَن للجمهور، وعليها أن تعمل في مجالها لتقديم أجود وأفضل خدمة لمواطني الدولة.

من ضمن الأمور التي فحصت في شرطة إسرائيل،موضوع التعامل مع الإجرام الزراعي. إن إسهام المزارعين من أجل الدولة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، القيمية، القومية ضروريّ وحيويّ. منذ سنوات والمزارعون يعانون من ظواهر إجرام خطيرة تلحق الضرر بهم اقتصاديًّا ومعنويًّا. تشير النتائج التي توصّل إليها هذا التقرير إلى ضعف في فرض القانون، عجز وعدم وجود حلّ شامل لهذه المشكلة، كما تشير إلى أن المزارعين يواجهون هذه الظاهرة الصعبة عاجزين ومضطرّين إلى مواجهتها بمفردهم تقريبًا.

في الفصل الذي يتناول مؤسسات الدولة، الشركات والهيئات الحكومية ، عُرضت نتائج في المواضيع التالية: معالجة مؤسسة التأمين الوطني لدعاوي ضد طرف ثالث (إنابة قانونيّة)؛ جوانب في سلوك كلّية عزريئيلي- الكلّية الأكاديمية للهندسة في القدس؛ اتفاقية الغاز التي وقعتها شركة الكهرباء الاسرائيلية م. ض؛ عيوب في ترتيبات تأجير

الأراضي لمؤسسات عامة ولأغراض عامة. لقد تبين أن سلوك هذه الأطراف لا يتماشى مع قواعد الإدارة السليمة.

مجال آخر تناولته الرقابة كان موضوع الحوسبة والجرائم ذات الصلة بالحاسوب أي السايبر. يعرض هذا التقرير نتائج الرقابة على الحوسبة الحكوميّة؛ تعامل شرطة إسرائيل مع جرائم الحوسبة الذكيّة؛ ومشاريع في هذه المجالات في جيش الدفاع الإسرائيليّ. إن التعامل مع تهديدات في حيّز الحوسبة هي تحدٍّ قوميّ يلزم الأطراف ذات الصلة وضع استراتيجيّة ملائمة، وتعزيز قدراتها التكنولوجية بقدر كبير. كل ذلك بالتعاون مع مقرّ السايبر القومي، وبموازاة لفحص المعرفة المهنية المتوفّرة في العالم.

يضمّ هذا التقرير أيضًا نتائج الرقابة المتعلقة بجهاز الأمن. في مواضيع تتعلّق بحياة الإنسان، جرى فحص الخطوات التي تتخذها السلطات في مجال نزع الألغام وأبعاد معالجة مواضيع السلامة والأمان في الوحدات البريّة في جيش الدفاع الإسرائيليّ. في المواضيع المتعلقة بالعناية بالفرد في جيش الدفاع الإسرائيليّ، جرى فحص الخدمة الطبية المقدمة للجنود في الخدمة الإلزامية ومنظومة الصحة النفسية في جيش الدفاع الإسرائيليّ. في مجال المواضيع العمليّاتية ذات الصلة بأمن الدولة، فحصت كما ذكرنا سابقًا مشاريع في مجال الحوسبة في جيش الدفاع الإسرائيليّ وعمل المعابر بين إسرائيل ومنطقة يهودا والسامرة. أبعاد من النجاعة والتوفير فحصت في موضوع تشغيل مستشارين وقوى عاملة خارجية في وزارة الدفاع وايضا" في موضوع شامل لكثير من المنظمات- الاستعداد للاهتمام بالقتلى في أحداث الطوارئ.

يصدر تقرير الرقابة الحالي بصيغة جديدة وغنية من الناحية البصرية، والتي تهدف إلى تعريف الجمهور بنتائج الرقابة وتوصياتها بطريقة بسيطة يسهل الوصول إليها حتى لو كان الموضوع معقدًا وذا تفاصيل واستنتاجات كثيرة. أعتقد أنّنا بهذا نحقّق بطريقة أفضل واجبنا في إطلاع الجمهور على نتائج الرقابة ونُحسن ملاءمة عمل مكتبنا لعصر المعلومات الحالي. كلّي أمل بأنّ نساعد، من خلال ذلك، في التوصل إلى فهم أفضل لتقارير الرقابة، وأنا واثق أنّنا نُسهم بذلك في إصلاح النواقص وتطبيق توصيات الرقابة. سنواصل هذا التوجه وسنعمل على عرض نتائج الرقابة بطريقة يسهل الوصول إليها بأكبر قدر.

إنّ إعداد هذا التقرير، كما هي الحال بالنسبة للتقارير السابقة، تطلّب جهدًا كبيرًا من جانب موظّفي مكتب مراقب الدولة، الذين عملوا على إعداد التقرير بحرص، بدقّة وبمهنيّة كما هو مطلوب، ولهم أتقدّم بخالص الشكر. على الهيئات الخاضعة للرقابة العمل بطريقة سريعة وناجعة لإصلاح النواقص التي عرضها هذا التقرير بهدف النهوض بالخدمة العامّة في إسرائيل، ولتحسين جودة حياة وبيئة سكّان إسرائيل. يؤكّد مكتب مراقب الدولة بشكل خاصّ على متابعة إصلاح النواقص التي طرحتها التقارير الصادرة عنه ، وسنستمر بهذا التوجّه.

يوسف حاييم شفيرا, قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، أيّار 2017